الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

عُمان تصدر شهادات إيداع بـ 233 مليون ريال عماني

مسقط ـ كونا: أصدرت سلطنة عمان أمس شهادات إيداع بقيمة 233 مليون ريال عماني. وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي أن سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,09٪ فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0,09٪. وأشارت الى أن مدة تلك الشهادات تصل الى 28 يوما، حيث سيتم استحقاقها في الرابع عشر من شهر مارس المقبل. وأوضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من الخامس عشر من شهر فبراير الجاري وحتى الحادي والعشرين منه هو 2٪. وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني، وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي الى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص.

164 عقاراً إجمالي العقود العقارية بانخفاض 32 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق

تداول 143 عقاراً خاصاً بقيمة 24,6 مليون دينار و29 عقاراً استثمارياً بـ 11 مليوناً

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 29 يناير الماضي إلى 1 الجاري الى أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 22 الى 26 يناير الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 143 عقارا بمبلغ قدره 24,6 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 29 عقارا بقيمة 11 مليون دينار، وبلغ عدد العقار التجاري عقارا واحدا بمبلغ قدره 2,7 مليون دينار. هذا ولم يشهد عقار الشريط الساحلي او المعارض أو المخازن أي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية بلغ 164 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق، حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 196 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 32 عقارا، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 20 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع عقار واحد، واستقر مؤشر العقار التجاري بواقع عقار واحد وانخفض المؤشر بواقع 9 عقارات بالنسبة لعقار المخازن واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقار المعارض وانخفض المؤشر بواقع عقارين بالنسبة لعقار الشريط الساحلي.

الوكالات العقارية

اما عن العقارات المتداولة للوكالات، فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 3 عقارات بمبلغ قدره 1,2 مليون دينار، ولم يشهد العقار الاستثماري او التجاري او المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الاسبوع.

اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 3 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 7عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 4 عقارات.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره استقر بواقع 3 عقارات وانخفض العقار الاستثماري بواقع 4 عقارات واستقر العقاران التجاري والمخازن بواقع صفر عقار.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لاحصائية وزارة العدل، فإن محافظة الاحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 29 يناير الماضي إلى 1 الجاري، حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 100 عقار تداول منها 88 عقارا في العقار الخاص و12 عقارا في العقار الاستثماري أما على مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

مبارك الكبير

احتلت محافظة مبارك الكبير المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 26 عقارا تداول منها 24 عقارا في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية، فقد حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

حولي ثالثا

وجاءت محافظة حولي في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 25 عقارا تداول منها 10 عقارات في العقار الخاص و14 عقارا في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري، وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

العاصمة والفروانية رابعا

وجاءت محافظتا العاصمة والفروانية في المرتبة الرابعة مكرر من خلال تداول 5 عقارات في كل محافظة على حدة حيث تركزت جميعها في العقار الخاص وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظتين بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

الجهراء خامسا

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة الخامسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 3 عقارات منها عقاران في العقار الخاص وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان

3 صفقات مليونية بـ 5,9 ملايين دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق عن 3 صفقات مليونية بقيمة 5,9 ملايين دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن صفقتين تمتا في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في العقار الخاص. أما الصفقة التي تمت في العقار الخاص فكانت عبارة عن بيت مساحته 1257 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار كائن في منطقة سلوى. وكانت الصفقة الاولى التي تمت في العقار الاستثماري عبارة عن بناية مساحتها 1415 مترا بقيمة 3,4 ملايين دينار كائنة في منطقة السالمية علما ان الصفقة الثانية كانت عبارة عن بناية مساحتها 597 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة في منطقة حولي.

العتيقي: 80 سمساراً مشتركين في «المقاصة العقارية»

توقع مدير عام الشركة الكويتية للمقاصة العقارية طارق العتيقي ثبات أسعار العقارات الاستثمارية والسكنية دون زيادة خلال العام 2012 وتداولها بنفس مستوى الاسعار التي كانت سائدة خلال العام 2011، مرجعا ذلك إلى ارتفاع أسعارها بدرجات ملحوظة خلال الفترة الماضية.

واضاف العتيقي ـ في تصريح لـ «الأنباء» ـ أن أسعار العقار التجاري ستشهد تحسنا خلال النصف الاول من العام الحالي وذلك نتيجة لجوء عدد كبير من الشركات الى المخصصات بسبب الخسائر المالية التي حققتها وذلك حتى تتمكن الشركات العقارية من تنفيذ مشاريعها الحكومية.

وعن الخطة المستقبلية للشركة الكويتية للمقاصة العقارية، ذكر العتيقي أن الشركة ستستأنف أعمالها من جديد بشأن إدخال بيانات العروض العقارية الخاصة بسماسرة العقار في النظام الإلكتروني للشركة، مشيرا الى أنه كانت هناك ملاحظات فنية تم معالجتها من قبل مجلس الإدارة لعدم تكرار المعلومات الخاصة بأي عقار يتم عرضه على الموقع الإلكتروني للشركة.

وأضاف العتيقي أن عدد سماسرة العقار الذين تمكنوا من الحصول على اشتراك في شركة المقاصة العقارية بلغ 80 سمسارا متوقعا زيادة هذا الرقم خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أن النظام الآلي للمقاصة العقارية سيكون متاحا للجميع عبر الدخول على الموقع الالكتروني والاطلاع على العقارات المعروضة من قبل السماسرة في جميع أنحاء الكويت، والاطلاع على الأخبار الخاصة بالشركة وسوق العقار كما أنه بالإمكان متابعة جميع القرارات الوزارية ذات العلاقة بالقطاع، مما يساهم في سرعة انتشار المعلومة، مشيرا الى أن مدة عرض العقار في الموقع الالكتروني للمقاصة تنتهي اما ببيع العقار أو انتهاء المدة المتفق عليها في النظام الآلي.

● عاطف رمضان

توقعات بنمو مذهل في حجم الثروات الإسلامية مع تزايد الأثرياء المسلمين

«بيتك»: ثروات الأغنياء ستصل إلى 162 تريليون دولار في 2015

أعدت شركة بيتك للأبحاث المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) تقريرا حول صناعة إدارة الثروات الإسلامية حول العالم، أشارت فيه الى أن هناك إمكانيات هائلة لنمو هذه الصناعة خلال السنوات المقبلة في ظل تزايد عدد الأفراد من أصحاب الثروات الإسلامية، إضافة الى النمو المتواصل لحجم الأصول الإسلامية، وتزايد الإقبال على الخدمات والمنتجات الإسلامية والمتوافقة مع الشريعة سواء في أسواق الدول الإسلامية وغيرها، مشيرة في هذا الصدد الى أن حجم الأصول الإسلامية بلغ 1,3 تريليون دولار في نهاية العام الماضي.

وأشار التقرير الى أن قطاع إدارة الثروات العالمية من المتوقع أن ينمو بمتوسط سنوي يصل الى 6٪ بين العام 2012 و2015 ليصل الى نحو 162 تريليون دولار، على الرغم من التباطؤ المتوقع لأداء الاقتصاد العالمي..

وفيما يلي تفاصيل التقرير:

نمت الأصول الإسلامية بمعدل متوسط قدره 15٪ إلى 20٪ سنويا على مدى العقد الماضي لتصل إلى ما يقرب من 1,3 مليار دولار في عام 2011. المحرك الرئيسي وراء تطور ونمو صناعة التمويل الإسلامي هو الطلب المتزايد وتفضيل المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبدعم من فائض السيولة وزيادة الثروة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط على مدى السنوات الماضية منذ سبعينيات القرن الماضي، عندما أممت دول مجلس التعاون الخليجي شركات النفط فيها وما صاحب حقبة السبعينيات من ارتفاع أسعار النفط، يشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، وكذلك الثروات الفردية نمت بشكل كبير. وبالفعل، فإن صناعة إدارة الثروات الإسلامية لا تزال واحدة من أسرع القطاعات نموا في منطقة الشرق الأوسط وأثارت اهتماما كبيرا من خارج المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، ظهرت جليا مصلحة حقيقية في التعامل بالمنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في البلدان، وتحظى هذه الخدمات بالإقبال عليها من المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، مما دفع بقوى السوق لان تتحول في صالح العمليات المالية الإسلامية فزادت حصتها ونموها في هذه الأسواق.. ومازلنا نرى إمكانيات هائلة في نمو صناعة إدارة الثروات الإسلامية، مدفوعة بشكل رئيسي من تزايد عدد أصحاب الثروات الإسلامية، فضلا عن التحسن في ثقة المستثمرين على خلفية النمو الاقتصادي الجدير بالثناء في البلدان الناشئة.

ووفقا لتقديرات السوق، فان قطاع الثروة العالمية نما في عام 2010 بنسبة 8٪ على أساس سنوي وصولا إلى 121,8 تريليون دولار، ويرتكز هذا النمو أساسا على معدلات النمو القوية في الاقتصادات الناشئة، ارتفاع أسعار السلع الأساسية، الانتعاش في الأسواق العقارية، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط. على الرغم من أن وتيرة النمو في الثروات تباطأت بعد الأزمة المالية العالمية، مقارنة مع وتيرة نمو بمتوسط قدره 11٪ سنويا مسجلة فيما بين عامي 2002 و2007، فإن التوقعات لا تزال إيجابية، مع محركات النمو القوي للثروات في الأسواق الناشئة في كل من آسيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية.

ومن المتوقع أن ينمو قطاع الثروة العالمية بنسبة تبلغ في متوسطها السنوي 6٪ تقريبا بين عامي 2011 و2015 لتصل إلى161,9 تريليون دولار، وبدعم من العوامل التالية:

الأداء الإيجابي لأسواق رأس المال، إضافة إلى النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي خصوصا في الأسواق الناشئة، وزيادة المدخرات في جميع أنحاء العالم بعد الأزمة الأخيرة.

من المتوقع أن تظل أميركا الشمالية أكبر سوق للثروة، مع متوسط نسبة نمو للثروات بمتوسط قدره 6,9٪ سنويا لتصل إلى 48,8 تريليون دولار في عام 2015، وهو ما يمثل 30,1٪ من حجم الثروات العالمية.

من المتوقع أن تكون أوروبا ثاني أكبر سوق للثروة، مع نمو بمعدل متوسط قدره 5,7٪ سنويا لتصل إلى 45,6 تريليون دولار في عام 2015، وهو ما يمثل 28,2٪ من الثروة العالمية.

ومن المتوقع لإجمالي الثروة في آسيا (باستثناء اليابان) أن ينمو بمعدل وتيرة أسرع، ليبلغ متوسط النمو نسبة 18٪ سنويا لتصل إلى 37,3 تريليون دولار في عام 2015. على هذا النحو، فإن إجمالي ثروة آسيا تمثل حوالي 23٪ من الثروة العالمية في عام 2015 بعد أن كانت تشكل نسبة 17,8٪ في عام 2010.

ومن المتوقع أن إجمالي الثروة من الأسواق الناشئة في آسيا (باستثناء اليابان)، ومنطقة الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية مجتمعة للوصول إلى 49,4 تريليون دولار في عام 2015، وهو ما يمثل معدل نمو يبلغ متوسطه 16,6٪ سنويا. ويتوقع أن إجمالي الثروة من هذه المناطق ستشكل حوالي 30,5٪ من الثروة العالمية في عام 2015 مقارنة مع تشكيلها 24,4٪ في عام 2010، متفوقة على أميركا الشمالية والتي تبلغ نسبتها 30,1٪ إضافة إلى تفوقها على أوروبا التي تبلغ نسبتها 28,2٪.

الأصول الإسلامية

ان البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي، والبنوك الاستثمارية الإسلامية، إضافة إلى شركات الاستثمار في الأسهم الخاصة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تلعب دور الوسيط في تحويل فائض الأموال إلى المؤسسات المختلفة في النظام المالي. وقد ذكرت مجلة بانكر في سياق تحليلها لأكبر 500 مؤسسة مالية إسلامية حول العالم، أن البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي تمثل 42,1٪ من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية العالمية في عام 2011، تليها إيران بنسبة 35,7٪، فيما تمثل ماليزيا 12,3٪. ولا تقتصر الصناعة المصرفية الإسلامية على البلدان ذات الأغلبية المسلمة مثل دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا، ولكن أيضا نرى وجود لها في مناطق جديدة مثل الشرق الأقصى وأوروبا، وكثير من هذه الدول تعمل حاليا في تنفيذ الإصلاحات التنظيمية والقانونية المناسبة التي من شأنها تسهيل تقديم المنتجات المالية الإسلامية. وتشمل قاعدة العملاء كلا من المسلمين وغير المسلمين، في حين تشمل قائمة اللاعبين كلا من البنوك المحلية وكذلك البنوك التقليدية العالمية على حد سواء.

وعلى مر السنين، بدأت المؤسسات المالية الإسلامية في الاستفادة من فرص النمو الجديدة في المناطق الأخرى وذلك عبر روابط التعاون مع الآخرين العابرة للحدود. وقد توسع نطاق نمو المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أيضا، ويرتكز ذلك على المعرفة وزيادة الوعي بمبادئ التمويل الإسلامي. وقد زاد عمق واتساع المنتجات المالية الإسلامية مما كان عليه الحال من وجود بعض المنتجات الاساسية كحساب التوفير لأدوات أكثر تطورا في سوق رأس المال مثل الصكوك أو السندات الإسلامية والاستثمار الإسلامي في الصناديق العقارية.

وتشكل الصكوك عنصرا هاما في أسواق رأس المال الإسلامية، وتأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد الأسهم. وعلى مدى العقد الماضي، نمت سوق الصكوك لتصل إلى 178,2 مليار دولار مساهمة بنسبة 14,3٪ من مجموع الأصول المالية الإسلامية العالمية كما في نهاية العام 2011. كما شهد العام 2011 نموا في اصدارات سوق الصكوك الأولية بنسبة 88,4٪ على أساس سنوي، لتصل إلى 85,1 مليار دولار، . وخلال عام 2011 كان لمنطقة جنوب شرق آسيا نصيب الأسد من الإصدارات، بإصدارات بلغت نسبتها 76,9٪ من مجموع الاصدارات، في حين اصدارات الصكوك من دول مجلس التعاون الخليجي بلغت 22,1٪، فيما توزعت نسبة الـ 1٪ المتبقية على بعض الدول الأخرى.وما تزال آفاق صناعة الصكوك مشرقة، ترتكز بشكل رئيسي على اصدارات الهيئات السيادية ودعمها للسوق.

وفي الوقت ذاته نمت صناعة الصناديق الإسلامية بشكل كبير خلال العقد الماضي بفضل تزايد عدد المنتجات المهيكلة التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية، وتعتبر هذه المنتجات خيارات بديلة تتميز بتوافقها مع الشريعة الإسلامية.. وفي عام 2007، بدأت صناعة الصناديق الإسلامية انطلاقة إلى آفاق أرحب، خاصة مع توسعها وتغطيتها لقطاعات متعددة في مجال إدارة الأصول، ولكن ولسوء الحظ تعرضت إلى موجة من الضعف عندما تراجعت أسعار الأصول بعد الأزمة المالية العالمية وما واجهته الأسواق العالمية من عمليات تصحيح سعرية حادة. ومع ذلك، نمت أصول الصناديق الإسلامية لتصل في مجموعها إلى 40,9 مليار دولار كما في عام 2011، وسجلت نموا بنسبة 7,4٪ خلال هذه الفترة. وبالمثل، ارتفع عدد الصناديق إلى 715 كما في نهاية عام 2011، بنسبة نمو قدرها 3,9٪ عن عدد الصناديق خلال عام 2010 والتي بلغت 688 صندوقا.

ويبدو أن عام 2012 سيكون عاما صعبا على الصناديق الإسلامية نظرا لاستمرار المصاعب في منطقة اليورو، إضافة إلى ما تواجهه الدول المتقدمة أيضا من احتمالات ركود جديدة. وفي عام 2011، شكلت الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نسبة 56,3٪ من مجموع أصول الصناديق الإسلامية، وستكون الفترة القادمة حاسمة لأداء الصناديق الإسلامية، والتي سوف تبحث عن انتعاشات لها بعد إنهائها عام 2011 على أداء سلبي.

فقدان الثقة في النظام التقليدي يدفع إلى الخدمات المالية الإسلامية

قال التقرير انه من المرجح أن يكون هناك اتجاه أكبر نحو الخدمات المالية الإسلامية في بعض الأسواق نتيجة لفقدان الثقة في النظام التقليدي والناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وإذا استمرت ظروف السوق في التحسن، فإنه يتوقع للمستثمرين ان يتجهوا ويبحثوا بشكل متزايد عن فرص الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي هي أكثر شفافية إضافة إلى أنها ذات معايير أخلاقية عالية. ويزداد الانتباه والالتفات بشكل متزايد إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوافق مع الشريعة الإسلامية، كوسيلة للقضاء على الفقر في البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة، خصوصا تلك التي يمثل فيها المسلمون عددا كبيرا من السكان. في هذا الصدد، يمكن لعمليات تمويل المشاريع الصغيرة بالطريقة الإسلامية ان تكون بمثابة استثمار لأصحاب الأموال الذين يبحثون عن نوعية من الأصول التي من الممكن رؤية الأثر الايجابي لها في المجتمع، فضلا عن عوائد معقولة للمستثمرين.

وتعتبر عمليات تمويل المشاريع الصغيرة بالطريقة الإسلامية فريدة من نوعها في الواقع، لأنها تمثل مزيجا من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والدينية:

● فمن الناحية الاقتصادية. يتم التخلص من سعر الفائدة إضافة إلى المعاملات غير الشرعية الأخرى، وبذلك يتم المساعدة على تجنب الآثار الضارة على المجتمع والاقتصاد.

● من الناحية الاجتماعية. عقد تقاسم الربح والخسارة يعزز المشاركة والمساواة والثقة والإخاء.

وهكذا يرى التقرير إمكانيات هائلة في نمو صناعة إدارة الثروات الإسلامية، مدفوعة بشكل رئيسي من تزايد عدد الإفراد من أصحاب الثروات الإسلامية، فضلا عن التحسن في ثقة المستثمرين على خلفية النمو الاقتصادي الجدير بالثناء في البلدان الناشئة. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,3٪ في عام 2012. على الرغم أنه من المتوقع أن تكافح الاقتصادات المتقدمة من أجل النمو، إضافة إلى النمو في البلدان الآسيوية الناشئة والنامية، من المتوقع لها أن تنمو ولو بوتيرة أبطأ، إضافة إلى ان الناتج المحلي الصيني متوقع له ان ينمو بنسبة 8,2٪ في عام 2012، إضافة ايضا إلى ان النمو في الهند من المتوقع له ان يتباطأ في عام 2012 ليصل إلى 7٪.

التوقعات الاقتصادية لاتزال قوية لدول الخليج لارتفاع عائد البتروكيماويات

أكد التقرير أن التوقعات الاقتصادية لاتزال قوية لدول مجلس التعاون الخليجي بدعم من ارتفاع العائدات من قطاع البتروكيماويات إضافة إلى زيادة الإنفاق العام. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط الخام في 2012 مبلغ 100 دولار للبرميل الواحد مقابل 98,8 للبرميل الواحد في عام 2011. ومن المتوقع أيضا لنمو الناتج المحلي غير النفطي دول مجلس التعاون الخليجي أن يحافظ على النمو الصحي بعد الإنفاق المالي الإضافي وتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي. ومع ذلك، من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي ان يخفف من نموه في عام 2012، حيث يتوقع ان ينمو خلال العام الحالي بنسبة 5٪، بعد ان سجل نموا بنسبة 6٪ في عام 2011، مع الأخذ في الاعتبار مخاطر الهبوط من احتمال حدوث تقلبات في أسعار النفط، وارتفاع معدلات التضخم الناجم عن الإنفاق الحكومي الهائل والتباطؤ في الأنشطة الاقتصادية العالمية.

العوامل الأخرى التي من شأنها دعم نمو صناعة إدارة الثروات الإسلامية ما يلي:

● الطلب القوي على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والاستثمارات.

● التدابير الاستباقية التي اتخذتها الحكومات والسلطات والهيئات في جميع أنحاء العالم للترويج لتطوير التمويل الإسلامي في بلدانهم.

● رغبة الشركات الكبيرة إضافة إلى الشركات ذات الصلة بالحكومات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الناشئة، وخاصة تلك التي تعمل في القطاعات المالية والعقارات والنفط والغاز والنقل، في البحث عن خطوط وطرق تمويلية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الضخمة ومشاريع البناء في هذه المناطق.

● تزايد التركيبة السكانية. بحلول عام 2020، سيصل عدد السكان المسلمين في العالم إلى 2,5 مليار نسمة، ارتفاعا من 1,5 مليار نسمة حاليا، وتمثل منطقة آسيا الباسيفيكية أعلى تعداد من السكان المسلمين بمجموع يبلغ مليار نسمة أو 62,1٪ من عدد السكان الكلي للمسلمين.

ومن ناحية الاستثمارات المفضلة، نتوقع أن يتجه أصحاب الثروات الإسلامية في السنوات القليلة المقبلة، ان يتجه الأفراد أصحاب الثروات الإسلامية إلى زيادة استثماراتهم في الأسهم والعقارات، وذلك تماشيا مع تحسن نفسيات المستثمرين وخاصة إذا كان الاقتصاد العالمي يظهر علامات واضحة على حدوث انتعاش مستدام.

المخاطر الرئيسية على هذه التوقعات تشمل حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي وآثار العدوى الناجمة عن مشاكل الديون السيادية الأوروبية.

قطاع الثروة العالمية بحسب المناطق

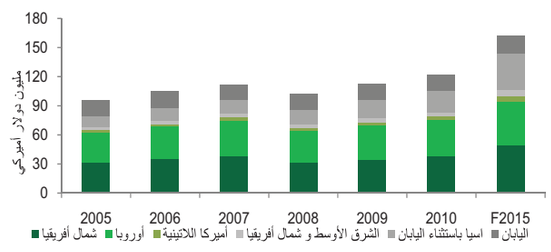

المصدر : صندوق النقد الدولي ، مجموعة بوسطن للاستشارات

اصدارات الصكوك السنوية

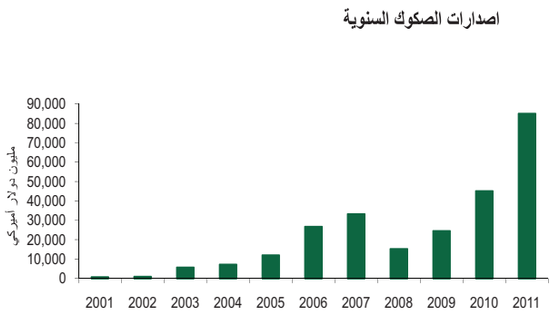

المصدر : بلومبرغ ، المؤسسات المالية الإسلامية ، زاوية ، بيتك للأبحاث

نسب نمو قطاع الصناديق الاسلامية

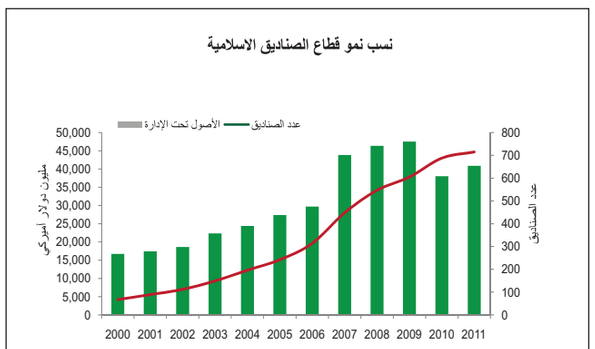

المصدر : بلومبرغ ، المؤسسات المالية الإسلامية ، زاوية ، بيتك للأبحاث

1,3 تريليون دولار حجم الأصول الإسلامية في نهاية 2011

عام 2012 سيكون صعباً على الصناديق الإسلامية لاستمرار المصاعب في منطقة اليورو